بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /109/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

يلقيه الوزير المستشار

عمار العرسان

Minister Counselor Ammar Al Arsan

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2019/10/07

السـيد الـرئيـس،

أتوجَّه بدايةً بالتهنئة لكم ولأعضـــاء المكتب متمنياً لكم النجاح في مهامهم، ولكم أن تعتمدوا على وفدنا الدائم في تقديم كل الدعم والتعاون لإنجاح أعمال لجنتنا، وبما يكفل احترام مبدأ المســـاواة بين الدول الأعضـــاء وتحقيق أهداف ومقاصـد الميثاق. ولا يفوتني هنا أن أشـكر معالي السـفير ميشـيل كزافييه **بيانغ**، المندوب الدائم للغابون، على قيادته المميزة لأعمال اللجنة خلال الدورة السابقة.

ينضـم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه السـيد ممثل جمهورية إيران الإسـلامية الدائم بالنيابة عن الدول الأعضـاء في حركة عدم الانحياز. واسـمحوا لي بالإدلاء بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

لقـد اطَّلع وفـد بلادي على تقرير الأمين العـام الصـــادر بـالوثيقـة رقم (A/74/151)، وقد لاحظنا أن أكثر التقارير الوطنية للدول قد ركَّز على اتخاذ معظم الحكومات لإجراءاتٍ معينة وتبنيها لقوانين خاصـة بالتصـدي لمخاطر عودة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" إلى موطنهم أو بلدان الإقامة أو إلى بلد ثالث. ونود في هذا المجال لفت الانتباه إلى مسائل جد أساسية وهامة:

أولاً- نحن نجد أنفسنا من جديد - سواء في إطار الأمم المتحدة أو في إطار المجتمع الدولي أو في إطار السيادة الوطنية - أمام إجراءاتٍ تندرج تحت تصنيف رد الفعل أو الإجراءات المضـادة. وبمعنى أكثر وضـوحاً أقول: أننا لا زلنا عاجزين جميعاً عن تفعيل الدبلوماسـية الوقائية بمعناها الحقيقي ومقاصـدها الأسـاسـية، وما زلنا جميعاً عاجزين في إطار المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياتنا في التصدي لنشوء ظاهرة الإرهاب ومعالجة جذورها الحقيقية، وما زلنا جميعاً عاجزين كدول أعضاء

على تفعيل أنظمة الإنذار المبكر وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب. وما زلنا جميعاً عاجزين عن التنفيذ المتوازن والنزيه لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ومنع تمويله والترويج له والتصدي للتطرف العنيف المؤدي للإرهاب ووضع حدٍ لخطابات الكراهية والتطرف وإقصاء الآخر. وفوق ذلك كله، ما زلنا – أيها السيدات والسادة – عاجزين جميعاً عن الاعتراف بحقيقة أن دورة الإرهاب تتكرر وتتعاظم كل عقدٍ من الزمن بسبب إصرار بعض الحكومات على استخدام الإرهاب كسلاحٍ سياسي وعسكري واقتصادي ضد دولٍ أخرى. ولا نكرر أنفسنا إن قلنا إنكم لو استمعتم إلى نداءاتنا وتحذيراتنا عبر أكثر من ثماني سنين مضت بخصوص تورط بعض الحكومات في تسهيل تدفق آلاف "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" إلى سورية والعراق، لما كنا نعالج اليوم ما بات يسمى "خطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب"...

ثانياً- لقد أثار قلقنا ما ورد ضمن تقرير معالي الأمين العام وما تناقلته وسائل الإعلام العالمية، عن أن بعض الحكومات أصدرت في إطار مكافحة الإرهاب، قوانين أو قرارات وطنية تنص على نزع الجنسية عمن يتورط في القتال في صفوف الجماعات الإرهابية المسلحة في مناطق النزاع. إن مثل هذه الإجراءات تشكل خرقاً مباشراً لمبادئ القانون الإنساني الدولي، إلى جانب أنها تخرق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتتعارض مع ما تبنيناه من إجراءات في إطار "مبادئ مدريد التوجيهية 2015" وتعديلاتها الأخيرة والخاصة بإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم إلى بلادهم أو مواطن إقامتهم، في إطارٍ قانوني يضمن المحاكمة والمحاسبة وإعادة التأهيل والإدماج.

إن حكومات الدول التي لم تتصدَّ بشكلٍ فاعل منذ البداية لسفر مواطنيها إلى سورية للقتال في صفوف الجماعات الإرهابية المسلحة، هي اليوم من يتحمل المسؤولية الكاملة عن استعادة هؤلاء مع أفراد عائلاتهم، وترفض حكومة بلادي أن يبقى هؤلاء على أراضيها ليكونوا وسيلةً للابتزاز السياسي أو الاقتصادي أو لينطلقوا منها إلى مناطق أخرى تشهد نزاعاتٍ مسلحة. فإما أننا جادون فعلاً في وضع حدٍ لا رجعة فيه لهذه الظاهرة، أو لنعترف اليوم قبل الغد بعجزنا عن التصدي لمن يحاول استغلال التطرف والإرهاب لتحقيق أجندات سياسية خاصة وضيقة.

ثالثاً- نحن نأمل في أن نتمكن العام المقبل من العمل بشكلٍ إيجابي ومشترك لإنجاز "المراجعة الدورية لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب"، بحيث ننجح في تطوير هذه الاستراتيجية لتتجاوب مع التحديات الماثلة والمتعاظمة أمامنا في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي للإرهاب. وفي هذا المجال، نحن نتطلع إلى أن تكون المفاوضات بين الدول الأعضاء حول مشروع القرار الذي سيتم اعتماده العام المقبل خلال المراجعة السابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أكثر جدية ومهنية وفي منأى عن التجاذبات السياسية التي تؤدي عادة إلى توافقٍ مصطنع لا يعكس إرادة المجتمع الدولي ولا قرار الأمم المتحدة الحاسم في محاربة الإرهاب والتصدي له بكل أشكاله ونماذجه، من خلال تطوير الممارسات والوسائل لمكافحة الإرهاب العالمي ومنع تمويله وتجميد أصوله ومنابعه الفكرية والعقائدية.

رابعاً- إن الخلل في الجهود الوطنية أو العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف ومنع تمويلهما والترويج لهما، لا يرتبط بضـــعفٍ أو نقصٍ جوهري في قوانين الدول أو في القرارات والأدوات الأممية المتاحة، وإنما يرتبط أســاســاً بضــعفٍ في الإرادة السياسية لدى حكومات بعض الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وهي القرارات التي صدر بعضها تحت الفصل السابع، هذا إلى جانب عدم الالتزام الحيادي بتفعيل آليات الجزاءات، وبتنفيذ اســتراتيجية الأمم المتحدة الشـــاملة لمكافحة الإرهاب. والأمثلة كثيرة ولكننا نتبنى اليوم خطاباً منفتحاً وإيجابياً، ولا نسعى للمواجهات بل نسعى لمعالجة الخلل والقصور، ونسعى لكي يدرك الجميع أن الإرهاب والتطرف كانا وســيبقيان كرةً من النار متى كبرت وتدحرجت، فلا أحد منا ســيكون في منأى عن خطرها، ولا أحد منا ســيســتطيع مواجهتها لوحده.

خامساً- إننا كدول ما زلنا عاجزين في الأطر الوطنية والأممية عن التصدي لما يجري عبر وسائل الإعلام والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الدينية، من انتشارٍ للخطاب التحريضي الإرهابي ومن ترويجٍ لمنابعه ومصادره الفكرية والعقائدية، ومن تجنيدٍ وتمويلٍ وتبرعٍ وتخطيطٍ لصالح الجماعات الإرهابية المسلحة، ولا سيما عبر الإنترنت. ونحن لا ندَّعي أننا نملك حلاً سحرياً لهذه المعضلة، ولكن لنتفق على الأقل أن هناك أزمةً حقيقية وتبايناً في مواقف الدول أو في جهودها للتصدي لهذه المعضلة الخطيرة التي تشكل الوقود الأساسي الذي يشعل الإرهاب والتطرف.. ولنتفق على الأقل أيضاً أن حق الإنسان في الحياة بأمن وسلام هو أسمى من أي حقٍ آخر.. ولنتفق أيضاً على أن الحق في التعبير عن الرأي لا يعني أن يكون الفرد حراً في الدعوة إلى كراهية الآخر وقتله وسلبه كل ما يملك،

وإلى اضطهاد الأقليات واستهدافها، ولا يعني الدعوة إلى إهانة حقوق المرأة والطفل وكل إنسانٍ مستضعف، وإلى تدمير حضاراتنا وآفاق مستقبلنا، انطلاقاً من عقائد دينية أو اجتماعية أو سياسية متطرفة ومشوهة لا مكان لها في عالمنا اليوم.

سادساً- لا يفوتنا في هذا الصدد أن نتناول أمراً في غاية الأهمية وهو يتعلق بالعدد الكبير من كيانات الأمم المتحدة التي تختص بالتعامل مع ملف مكافحة الإرهاب وبناء القدرات في هذا المجال، حيث بتنا نلحظ ظاهرة الازدواجية والتشتت في الجهود الأممية هنا، مما يؤدي إلى هدر الموارد المالية والبشرية. وفي نفس الوقت، فإن حكومة بلادي تجد من واجبها ومن حقها، كدولة عضو، أن تُعيد تذكير الأمانة العامة بحقيقة أن الدولة السورية تواجه مع حلفائها عبر أكثر من ثماني سنوات جرائم تنظيماتٍ مصنفة على قوائم الإرهاب، في مقدمتها تنظيمات "القاعدة" و"داعش" و"جبهة النصرة" و"هيئة تحرير الشام"، ومع ذلك فإن هذا الواقع المرير لم يُقنِع الأمم المتحدة بضرورة تقديم المساعدة التقنية والمالية الواجبة للدولة السورية، ولم يدفع السواد الأعظم من هيئات الأمم المتحدة المعنية بتنسيق وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب، إلى التواصل المباشر مع الجانب السوري لبحث سبل التعاون وتنسيق الجهود في هذا المجال. وفي ذات الوقت، فإن الجمهورية العربية السورية مصمِّمةً اليوم وأكثر من ذي قبل، على موقفها المتمثل في أن مصداقية واستقلالية وفاعلية جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، تعتمد أولاً على توفير الموارد المالية المستدامة والمستقرة والقابلة للتنبؤ، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمكتب مكافحة الإرهاب وكافة الفرق والأجهزة المختصة عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة، بعيداً عن التبرعات الطوعية للدول الأعضاء التي تُعتبر عاملاً إضافياً من

عوامل التسييس واستخدام المعايير المزدوجة في مجال مكافحة الإرهاب من تحت مظلة الأمم المتحدة.

ختاماً السيد الرئيس،

نحن بلدٌ خسر في حربه وحلفائه ضد الإرهاب آلافاً من الأرواح البريئة، وتراثاً ثقافياً وتاريخياً بات اليوم سلعةً يتم تهريبها والإتجار بها في كل أنحاء العالم، كما خسرنا البنى التحتية والمرافق الاقتصادية والصناعية والنفطية والطبية والتعليمية، ونواجه اليوم تحدياتٍ قاسية في مجال تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030. وأنتم تعلمون جميعاً أن العملية السياسية في بلادي شهدت مؤخراً دفعةً جوهرية وهامة تمثَّلت في الاتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية، كما تعلمون أن مكافحة الإرهاب هي جزءٌ أساسي في إطار هذه العملية السياسية التي لا يمكن أن تنجح إذا لم يتم القضاء على الإرهاب والتطرف بشكلٍ نهائي.

ولذلك، فإننا ندعوكم هنا في إطار اللجنة القانونية إلى دعم جهودنا في مجالات مكافحة الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار ووحدة وسلامة أراضينا، وإعادة تأهيل البنى الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على بذور التطرف وأسباب انتشاره، والأهم في وضع حدٍ للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري والتي تمنع إعادة الإعمار وتعيق عودة اللاجئين والمهجرين.

شكراً سيدي الرئيس،